RAPPORT D'OBSERVATION
Audience n°4 – AFFAIRE DE Ahmed Omari
CHAMBRE SPÉCIALISÉE EN JT DE TUNIS
04/04/2019

عدالة انتقالية: قضية عدد 3 – أحمد العمري

أحالت الهيئة ملف أحمد العمري أمام أنظار الدوائر المتخصصة بتاريخ 2018/5/28 وبتاريخ 2019/4/4 تم ملاحظة الجلسة الثالثة في الملف عدد 3 المعروف بملف أحداث 1991/5/8.

وقد تم إيداع ملف أحداث 8 ماي 1991 في ماي 2015 لدى هيئة الحقيقة والكرامة.

قائمة المنسوب إليهم الانتهاك:
• الزين العابدين بن علي في حالة فرار • فريد بنمنى في حالة سراح (عون أمن جامعي) • عبد الله قلال في حالة سراح (وزير الداخلية) • عزالدين جنيح في حالة سراح (مدير أمن الدولة) • محمد القنزوعي في حالة سراح (مدير عام المصالح الخاصة)
القائمين بالحق الشخصي:
ورثة أحمد العمري
الوقائع:
حسب مرافعة الدفع وإستنطاق المحكمة، تتمثل الوقائع في كون الشهيد أحمد العمري بتاريخ 8 ماي 1991 قد وقع قنصه وقتله من قبل أعوان الأمن الجامعي أمام المدرسة العليا للمهندسين بالمنار بإعتبار توجهاته السياسية وإنتماءه للحراك الإسلامي وإنتماءه للإتحاد العام التونسي للطلبة.
التهم حسب النص القانوني و على معنى المجلة الجزائية:
القتل العمد **لم يقم القاضي بقراءة على نصوص الإحالة**

الأجواء العامة:

إنطلقت الجلسة عند الساعة 10:15 صباحا مع حضور عدد قليل من متابعي الملفات من عائلات الضحايا وبعض ممثلي المجتمع المدني وقد تعهدت الدائرة بثلاثة ملفات: الشهيد عدنان بن سعيد والشهيد أحمد عمري والشهيد المولدي بن عمر.

Association sans but lucratif de droit belge

وقد تم رفع الجلسة على الساعة 12:40 لتنطلق فيما بعد على الساعة 14:20 ولم يكم حاضر بالجلسة إلا المحامين وممثلين عن المجتمع المدني وشاهدة. وتم المناداة على ملف أحمد عمري على الساعة 14:20.

تمشي الجلسة:

بعد المناداة على ملف القضية، توجه القاضي بالسؤال عن وجود ممثلين عن ورثة المرحوم أحمد العمري فتتدخل نحامي القائمين بالحق الشخصي ملاحظا أن أشقاءه كانوا موجودين بالحصة الصباحية إلا أنهم تعذر عليهم مواصلة الحضور.

وقع المناداة على المنسوب إليهم الانتهاك:

- زين العابدين بن علي، لم يحضر، بحالة فرار
- فريد بن نمى، لم يحضر وكان على علم، وتدخل محاميه الأستاذ التومي وطلب التأخير لإحضار منوبه
- عبد الله قلال، لم يحضر وكان على علم، وأعلم الأستاذ "جوايحية" نيابته وطلب التأخير لإحضاره
- عز الدين جنيح، لم يحضر وكان على علم، حضر محاميه الأستاذ الزين وقدم تقرير طبي ولاحظ أن منوبه يستحيل عليه الحضور وطلب إعفاء منوبه من الحضور
- محمد علي القنزوعي، لم يحضر وكان على علم، طلب محاميه التأخير لإحضار منوبه

وحضر محامين القائمين بالحق الشخصي وطلبوا سماع شهادة **ريم الحمداني**

وتم المناداة على الشاهدة للإدلاء بشهادتها وبعد القيام بالقسم والتثبت من عدم وجود موانع الشهادة، وتوجه رئيس الدائرة بالأسئلة التالية: كيف تعرفت على الضحية أحمد العمري؟ وكيف حصلت واقعة إغتياله؟

صرحت الشاهدة بأنها كانت في تاريخ الواقعة أي شهر ماي 1991 تزاول الدراسة بالمدرسة الوطنية للمهندسين بالمركب الجامعي بتونس ومرسمة بالسنة الثالثة هندسة مدنية. وكانت من قواعد حركة الإتجاه الإسلامي ومنخرطة الإتحاد العام التونسي للطلبة وكانت من أصدقاء المرحوم أحمد العمري الذي كان بدوره يزاول الدراسة بنفس المدرسة بالسنة النهائية وكان بصدد إعداد مشروع تخرجه وكان من الناشطين في صلب الإتحاد العام التونسي للطلبة. وقد أعلمها قبل يوم أو يومين من الواقعة بأنه سيقع تنظيم تجمع طلابي على مستوى المركب الجامعي يوم 8 ماي 1991 وحثها على الحضور.

وقد صرحت بأنه يوم الواقعة لم يكن المركب الجامعي يعج بالطلبة بسبب أن التاريخ كان يوافق إجراء الإمتحانات وإعداد مشاريع التخرج وتذكر أنه كان متواجد الكثير من أعوان الأمن سواء العاملين بالمركز الأمن الجامعي بالمدرسة أو من غيرهم الذين جلبوا للتعزيز.

وذكرت بأنها في حدود الساعة 8:30 صباحا أنها كانت مع زميلاتها منية مزيد شاهدتا المرحوم أحمد بن عمري داخل المدرسة وكان بصدد التوجه نحو فضاء قريب مركز الأمن الجامعي مرورا بالمشرب فلحقتا به وفي

الأثناء سمعتا صدى طلق ناري وشاهدت المرحوم احمد العمري يعود راجعا نحوها ولما بلغ إليها سقط أرضا مستغيثا قائلا "هزوني" فقامت بمعية زميلاتها إلى نقله إلى إحدى قاعات التدريس القريبة من مكان الحادثة.

وقد كشفت الشاهدة عن ظهره لتعاين ثقب نازفا على مستوى أحد كتفيه وفي الأثناء سمعت الشاهدة طلق وابل من الرصاص فإرتبكت وتركت الضحية برفقة بعض الطلبة وهربت الشاهدة صحبة رفيقتها للإختباء في مكان اخر إلى حدود مغادرة الكلية عندما تسنت لها الفرصة.

وأكدت أنها لما تم إطلاق النار على الضحية لم ينطلق بعد الطلبة في التجمع ولم يبدأ الحراك الطلابي ولم يكن يوجد أي تهديد أمني أو إشتباكات مع قوات الأمن.

كما لاحظت بأن ماجاء في شهادتها هو ماكانت عاشته وعاينته شخصيا، أما ما علمته لاحقا عن الواقع بطريق السماع هو أن أحد أعوان الأمن الجامعي التابعين لمركز المدرسة الوطنية للمهندسين والذي تذكر أسمه جيدا وهو المنسوب له الإنتهاك فريد بنمى قد دخل أحد قاعات التدريس التي تطل على الفضاء الذين تم فيه استهداف الضحية وكانت تلك القاعة حينها ممتلئة بالطلبة وأستاذهم وكانوا بصدد القيام بالدرس وكانوا قد شاهدوا ما ذكر وعن طريقهم بلغت المعلومة لتلك الطلبة إذ أن المنسوب إليه الإنتهاك قد عمد عبر النفذات إلى إشهار مسدسه وأطلق النار على الضحية.

وصرحت الشاهدة بأنها قد إلتقت لاحقا منية اللاقلي وهي طالبة بكلية العلوم بالمركب الجامعي كانت تواجدت بالمكان إثر إصابة الضحية وكانت قد بقيت رفقة الضحية وقامت بنقله صحبة بعض الطلبة إلى مصحة الجامعة وقد علمت لاحقا وفي نفس اليوم 91/5/8 بأن الضحية قد فارقت الحياة.

وأضافت الشاهدة بمناسبة حضورها أمام قاضي التحقيق العسكري للادلاء بشهادتها سنة 2011 أن المنسوب اليه الإنتهاك فريد بنمى أنه قد تم نقلته من مركز عمله من المدرسة الوطنية للمهندسين في نفس الشهر زمن الواقعة ولاحظت ان هذه المعلومة لها علاقة بمقتل الضحية وان له علاقة مباشرة بموت الضحية.

وفي الختام صرحت أنها تتمسك بتصريحاتها أمام القضاء العسكري وهيئة الحقيقة والكرامة.

ولاحظ القاضي أن تدوين الشهادة بمحضر الجلسة هو بمثابة توثيق الشهادة.

ثم توجه القاضي للمحامين وطلب منهم إن كانت لهم أسئلة يرغبون في توجيهها للشاهدة.

وتوجه الأستاذ التومي توجيه بعض الأسئلة عن طريق المحكمة للشاهدة وهى على التالي:

- هل بإمكان الشاهدة تحديد مصدر الرصاصة من خلال صوت الطلقة؟
- هل أن التعزيزات الأمنية كانت متواجدة داخل فضاء المدرسة؟
- هل أن نقل المنسوب إليه الإنتهاك من مكان عمله لوحده أم شمل الإجراء العديد من أعوان الأمن الجامعي؟

وأجابت الشاهدة بأنه ليس بإمكانها تحديد مكان إنطلاق الطلق الناري. وبالنسبة للسؤال الثاني لاحظت أن بإعتبار إختلاف لون الزي الخاص لأعوان الأمن الجامعي وإختلافه عن زي الأعوان الأمن الذين تم إحضارهم

للتعزيز إلا أنها لا يمكن التأكيد من كيفية تمركز الأعوان خارج وداخل الفضاء الجامعي وأنها متأكدة من وجود اعوان الأمن الجامعي بمركز الأمن الخاص بهم.

أما عن السؤال الأخير فإنها ليست لها المعلومة بإعتبار أنها تمكنت من معرفة نقلة المنسوب إليه الإنتهاك كان بمناسبة سماع شهادتها أمام التحقيق العسكري بمناسبة مكافحتها مع المنسوب إليه الإنتهاك في 17 نوفمبر 2011 (هذا التاريخ تقدم به أحد المحامين).

ثم طلب المحامي عن مصدر المعلومات التي تحصلت عليها والمتعلقة بدخول المنسوب إليه الإنتهاك لقاعة تدريس متواجد بها مدرس والطلبة وإطلاق النار على الضحية.

أجابت الشاهدة أن هذه الرواية تم تناقلها بين العديد من الطلبة وأنها لا تعلم مصدرها خاصة أنها بعد الحادثة لم تعد للدراسة بإعتبار أنها أصبحت محل تفتيش.

وتدخل في الختام وتوجه أحد المحامين القائمين بالحق الشخصي هل تم توجيه الإستدعاءات لبقية الشهود؟

ولاحظ رئيس الدائرة أنه تم توجيه الإستدعاءات إلا انه لمم يرد عليه جذر الإستدعاء وطلب من المحامين القائمين بالحق الشخصي التنسيق مع بقية الشهود لإحضارهم.

وفوض ممثل النيابة النظر للمحكمة التي قررت النظر في الطلبات وتحديد تاريخ الجلسة المقبلة إثر الجلسة وكان ذلك على الساعة 15:23.

<u>ملاحظات</u>

لا يوجد أي تجاوزات أي وقائع خلال جلسة اليوم بإستثناء تراجع حضور المواطنين في هذه الملفات وغياب المنسوب إليهم الإنتهاك في ملف احمد العمري.